أُحيط مجلس الامن علماً بتقارير اللجنة التي انشئت بمقتضى القرار ٤٤٦ (١٩٧٩)، وافق بالاجماع على القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) الذي ينص، في بعض اجزائه، على:

«واذ يؤكد، مرة أخرى، ان اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، والمعقودة في ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩، تنطبق على الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ العام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس.

«يقرر أن كل ما تتخذه اسرائيل من تدابير لتغيير الطابع المادي او التكوين الديمغرافي أو الهيكل او المركز المؤسسي للاراضي الفلسطينية وسائر الاراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، أو أي جزء منها، ليس له أي صحة قانونية؛ وأن سياسة اسرائيل وممارستها المتعلقة بتوطين قطاعات من سكانها ومن المهاجرين الجدد في هذه الاراضي تشكل انتهاكاً شديداً لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، كما تشكل عقبة كأداء امام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط.

« ـ يعرب عن استيائه الشديد من مواصلة اسرائيل اتباع هذه السياسة والممارسات واصرارها عليها؛ ويدعو حكومة اسرائيل، وشعبها، الى الغاء هذه التدابير وازالة المستوطنات القائمة، ويدعوهما، بصفة خاصة، للتوقف على وجه السرعة عن انشاء وتشييد وتخطيط المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس.

« ـ يطلب من جميع الدول الا تقدم أية مساعدة الى اسرائيل تستخدم بصفة خاصة فيما يتعلق بالمستوطنات في الاراضي المحتلة.

« ـ يرجو من اللجنة ان تواصل فحص الحالة المتعلقة بالمستوطنات في الاراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، وان تحقق في البلاغات الخاصة بالاستنزاف الخطير للموارد الطبيعية وخاصة موراد المياه، بغية ضمان الحماية لتلك الموارد الطبيعية الهامة للاراضي الواقعة تحت الاحتلال، وان تظل تراقب عن كثب تنفيذ هذا القرار».

هذا ما تثبته، وبالنص، وثائق الامم المتحدة، قدمناه، دون تدخل كبير، كي تظهر، وبوضوح، وحياد كامل، حقيقة ما حدث بأغلى وأقدس أراضينا، الضفة والقدس وغزة.

طبيعة المستوطنات ومقصدها

ترى وثائق الامم المتحدة انه يمكن تصنيف المستوطنات الى مستوطنات عسكرية وأخرى «مدنية». وتمثل المستوطنات العسكرية، التي تسمى أيضاً مراكز الناحال الامامية، منشآت عسكرية، كما تمثل قرى زراعية. ويؤكد الزعماء الاسرائيليون الدور الاستراتيجي الاساسي لهذه المستوطنات العسكرية. ففي كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧، أعلن رئيس الوزراء، اسحق رابين، ان المستوطنات زادت من أمن اسرائيل، ووفرت أساساً وطيداً لمطالبتها بالسلام المقترن بحدود يمكن حمايتها. وهذا النوع من المستوطنات هو جوهر قوة الدفاع الاسرائيلية، ويجمع بين الاعمال الزراعية والخدمة العسكرية.

وتتكون المستوطنات المدنية من نوعين: الكيبوتس، أو المزارع الجماعية، والموشاف وهي مزارع فردية تستفيد من الزراعة الجماعية.

وقد جاء في تقرير وفد النقابة الوطنية للمحامين الى الشرق الاوسط، سنة ١٩٧٧، ما يلي:

«أوضح نائب وزير الدفاع، مردخاي تسيبوري (كما ذكرت صحيفة عل همشمار في ١١